المفكرة القانونية BETA

انطلاق المنتدى المدني لدعم تطبيق قانون المفقودين: لإعادة رسم حدود الذاكرة بالحقيقة

هدى زبيب
4 mins | 2025-09-13

من إطلاق المنتدى في "بيت بيروت "

من قلب "بيت بيروت"، المبنى الذي تحوّل من شاهد على الحرب اللبنانية إلى رمز للذاكرة الجماعية، أُطلق الجمعة 12 أيلول، "المنتدى المدني من أجل دعم تطبيق قانون المفقودين والمخفيين قسرًا"، في مؤتمر صحافي .

يشكّل المنتدى محطّة مفصليّة جديدة في مسار النضال الطويل لكشف مصير المفقودين وليكون مساحة تضمّ الفاعلين المدنيين والحقوقيين والمهتمّين بالقضية، من أجل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وبالتالي يهدف تشكيل المنتدى إلى "تحويل قضية المفقودين من قضية عائلات وأهالي إلى قضية مجتمع وكرامة وطنية"، بحسب بيان لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

وقد جاء هذا المنتدى كمبادرة مدنية رديفة للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا التي شُكّلت بموجب القانون رقم 2018/105، والذي كرّس رسميًا حقّ العائلات في معرفة مصير أحبّائهم. ولكن رغم مرور أكثر من خمس سنوات على صدوره، لا يزال تنفيذه جزئيًا ومتعثّرًا، وسط غياب المقوّمات المالية والإدارية والاهتمام السياسي المطلوب .

ويضمّ المنتدى حتى الآن 67 هيئة وفردًا، إلى جانب لجنة المتابعة المؤلّفة من 11 عضوًا، ويعمل على بلورة خطة عمل حتى نهاية العام، تتضمّن لقاءات حوارية، وندوات، وتحرّكات ميدانية، بالإضافة إلى التواصل مع أعضاء الهيئة الجدد لمعرفة حاجاتهم وتقديم الدعم المناسب .

القانون 105: اعتراف قانوني ناقص بدون تنفيذ

أقرّ مجلس النوّاب اللبناني القانون رقم 2018/105 في تاريخ 2018/11/12، بعد نضال دام عقودًا، وأنشئت بموجبه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا التي تضمّ عشرة أعضاء، عيّنوا بموجب المرسوم 6570 تاريخ 3 تموز 2020. إلّا أنّ هذه الهيئة التي أنيط بها مهمّة نبيلة وصعبة، عملت طيلة خمس سنوات في ظروف شبه مستحيلة لتحقيق مهمّتها، نتيجة نقص الموارد، وتأخّر الدولة في تأمين الحدّ الأدنى من المتطلّبات القانونية واللوجستيّة .

وفي هذا السياق، تؤكّد رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، وداد حلواني لـ "المفكرة القانونية"، أنّ الهيئة عملت بشكل تطوّعي من دون مخصّصات مناسبة، ولم تُمنح مقرًّا لائقًا إلّا بفضل دعم المؤسّسات الدولية. وهي تضيف: "بدلًا من أن تدعمها، أعادت الحكومة إحياء لجنة حكومية قديمة تتجاوز صلاحيات الهيئة، ما يعبّر عن تواطؤ غير معلن ضدّ تطبيق القانون" .

المنتدى المدني: رديف مجتمعي وليس بديلًا

من هنا ولدت فكرة المنتدى المدني، بدعوة من لجنة الأهالي، وبمباركة الهيئة الوطنية، كإطار مواطني يرفد عمل الهيئة بالدعم المجتمعي والمؤسساتي اللازمين. وبحسب بيان اللجنة، فإنّ المنتدى يعدّ "خطوة ضرورية لضمان استمرارية النضال، وتحويل قضية المفقودين من قضية عائلات وأهالي إلى قضية مجتمع وكرامة وطنية".

وأوضح المنتدى أنّ "مهمّته بسيطة وإنسانية، تتمثّل في دعم الهيئة الوطنية للمفقودين، ومساندتها في أداء مهامها، ومراقبة مسار عملها، وصولًا إلى تحقيق العدالة لعائلات تنتظر معرفة مصير أبنائها منذ خمسين عامًا".

وقالت الباحثة ديما سميرة، في كلمة ألقتها باسم المنتدى: "المنتدى ليس بديلًا عن الهيئة، بل هو حاضنة مدنية لها. نريد أن نؤمّن لها ما حرمت منه في الولاية الأولى، من دعم مجتمعي وإعلامي، ونعمل على فتح الباب أمام الأفراد والهيئات للانضمام إلينا" .

وأشارت سميرة إلى أنّ ولادة المنتدى جاءت بعد صدور التقرير الأوّل للهيئة الذي كشف بالتفصيل الصعوبات والإنجازات، وخصوصًا وضع خطة استراتيجية ستكون بمثابة خارطة طريق للأعضاء الجدد.

ومع تعيين أعضاء جدد للهيئة الوطنية للولاية الثانية، أكّد المنتدى استعداده الكامل لدعمها، ومواكبة عملها، وضمان استقلاليّتها، والعمل كجسر بينها وبين المجتمع.

..ووسيط بين الهيئة والمجتمع

يقول عضو المنتدى بول أشقر لـ "المفكرة" إنّ تقييم أداء الهيئة خلال ولايتها الأولى أظهر أنّ "تحقيق حق المعرفة هو مسار طويل"، مشيرًا إلى أنّ المنتدى "سيقوم بدور الوسيط بين الهيئة والمجتمع، ويشكّل عنصر ضغط إيجابي على الدولة" .

ويضيف: "إذا لم تتمكّن الهيئة من إيصال صوتها، فيمكن للمنتدى أن يساعدها، ويمارس الضغط اللازم لتأمين حاجاتها، كي لا يدفن القانون تحت ثقل الإهمال" .

وفي هذا السياق، أطلق المنتدى عريضة وطنية بمناسبة مرور 50 عامًا على اندلاع الحرب اللبنانية، تطالب بتطبيق القانون، وتوفير كلّ ما تحتاجه الهيئة من دعم مالي وإداري وتشريعي. وقد لاقت العريضة تفاعلًا لافتًا، حيث وصل عدد الموقّعين إلى أكثر من 2100 شخص، إضافة إلى دعم 38 نائبًا من مختلف الكتل النيابية .

وقالت ديما سميرة إن "تلاقي مكوّنات المجتمع اللبناني حول هذه القضية مؤشر مشجع جدًا في زمن الانقسام والتجاذب السياسي".

القانون كمرجعية وحيدة

وفي بيانه، أكّد المنتدى أنّ "القانون 105 ليس نصًّا على ورق بل بوّابة الأمل الوحيدة لعائلات المفقودين وخطوة أساسية على طريق استعادة العدالة والكرامة في لبنان".

ويلفت المحامي فاروق المغربي، أحد أعضاء المنتدى لـ "المفكرة" إلى أنّ القانون 105 لا يقتصر على الماضي، بل يشكّل "إطارًا وقائيًا ضدّ الإخفاء القسري مستقبلًا، كونه يتضمّن عقوبات جزائية لكلّ من يشارك في جريمة الخطف أو الإخفاء".

وفي هذا السياق، يشدّد الرئيس السابق للهيئة الوطنية الدكتور زياد عاشور، في حديث لـ "المفكرة" على أهمّية "عدم المسّ بالإطار القانوني للعمل، والتمسّك بالقانون 105 كمرجعية وحيدة"، محذرًا من خطابات تزايد على الهيئة باسم العدالة أو المحاسبة قد تفرّغ عملها من مضمونه. ويضيف: "المجتمع اليوم جاء ليقول: الكلمة الفصل لأهالي المفقودين، لا للمزايدات" .

ويؤكّد منظّمو المنتدى لـ "المفكرة" أنّ الشرط الكافي اليوم هو الدولة، إذ يختم البيان: "لدينا القانون، ولدينا الهيئة، ولدينا المنتدى، ما نحتاجه الآن هو قرار سياسي شجاع بأن تنفذ الدولة هذا القانون وتمنح الهيئة كل ما يلزم لعملها" .

ووجّه المنتدى في بيانه التأسيسي رسالة مباشرة إلى الدولة مفادها: "إمّا أن تؤمّن المقوّمات والموارد للهيئة كي تعمل بفعالية أو أن تبقى القضية معلّقة والحق مسلوبًا".

بعد نصف قرن على انتهاء الحرب، لا تزال الحقيقة غائبة، ولا يزال الأهالي ينتظرون. لكن مع ولادة هذا المنتدى، تعود القضية إلى الواجهة، لا كملف إنساني فقط، بل كحق قانوني، وعدالة مؤجّلة، وكرامة وطنية. فهل يكون المنتدى المدني هو الحلقة التي تربط الدولة بمجتمعها، وتعيد رسم حدود الذاكرة، لا بالطمس، بل بالحقيقة؟